

## قراءة في كتاب

أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى أنابوليس، (٤) مفاوضات أنابوليس ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ٢٠١٤، ٣٤٥ صفحة.

### أحمد عزم\*

يذكر كثيرون مؤتمر أنابوليس للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي انعقد نهايات سنة ٢٠٠٧م في الولايات المتحدة الأميركية، بحضور نحو أربعين دولة وهيئة عالمية، وتبعه سنة ٢٠٠٨م لقاءات ثنائية فلسطينية إسرائيلية، حضرها الأميركيون أحياناً. لكن الأثر الذي تركه هذا المؤتمر في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وفي تاريخ المنطقة عموماً، يبدو أنراً عابراً قابلاً للنسيان، اللهم من باب إطالة أمد التفاوض. وتؤكد هذه النتيجة بقراءة الجزء الرابع والأخير من كتاب أحمد قريع (أبو علاء) «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى أنابوليس»، الذي خصصه المؤلف للحديث عن مفاوضات أنابوليس ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومعلوم أن المؤلف ترأس الجانب الفلسطيني في تلك المفاوضات، وكان بجانبه صائب عريقات، يوضح الكتاب كيف حدثت المفاوضات العبثية واستمرت من وجهة نظر الفلسطينيين على الأقل، ويوضح أيضاً جانباً من طريقة تفكير كل من الإسرائيليين والقيادة الفلسطينية وعقليتهما، وبهذا فإن الكتاب وثيقة مرجعية هامة لدارسي حقل «المفاوضات» تبين لهم تكتيكات تفاوضية متعددة، بما فيها تكتيكات الهروب من الاتفاقات؛ يقدم الكتاب بالإضافة إلى ذلك تفاصيل عن هواجس القيادة الفلسطينية الرسمية ومخاوفها في العقد الأول من هذا القرن، وكيف انعكس خلاف حركتي التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، على موائد التفاوض مع الإسرائيليين وتفاعل معها، بما في ذلك خوف «فتح» من علاقة بين الإسرائيليين و«حماس»؛ يلقي الكتاب أيضاً بعض الأضواء على سبب تراجع دور قريع داخل حركة «فتح» وتقلص حضوره في مشهدها العام.

يمكن تقسيم الكتاب عموماً إلى قسمين: يستعرض الأول عمليات التمهيد للمؤتمر وتفاصيل

تتعلق بعقدته؛ ويتناول الثاني المفاوضات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية التي جرت عقب المؤتمر، وهي تُخرج القارئ بانطباع أنها لم تتعدّ عبثية الدردشات العامة سوى قليلاً، من دون ترك أي أثر حقيقي، لا على صعيد التوصل إلى تسوية سلمية، ولا على صعيد تغيير الأوضاع ميدانياً في حياة الفلسطينيين، بل إنّ المفاوضات الفلسطينية أنفسهم، وفي مناسبتين على الأقل، أوقفوا على الحواجز وهم في طريقهم إلى التفاوض ولم يتابعوا طريقهم، وإذ يجزم قريع صراحةً بعبثية تلك المفاوضات، فإنّ أسئلة ظلت قائمة فيما يتعلق بنتائج هذه العبثية فلسطينياً على المدى البعيد، والأستراتيجية اللازمة لمواجهة هذا الاعتراف.

### لماذا أنابوليس؟

يبدأ الكتاب بمقدمة تاريخية عامة للمرحلة ما بين مفاوضات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠م واتفاقيات أنابوليس، وهو عرض عام لا يتضمن تفاصيل خاصة جديدة، ربما يتوقع القارئ أن يعرفها من الكاتب بما له من مواقع قيادية، ولكن، ورغم ذلك، فإنّ العرض المكثف يعيد إلى الأذهان لحظة الانفجار الذي أدّى إلى انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠م، فبدل احتواء الموقف الذي أعقب زيارة رئيس المعارضة الإسرائيلي آنذاك، آرئيل شارون، للأقصى وما رافقه من احتجاجات فلسطينية، فإنّ الجيش الذي أمّن حماية شارون في المسجد بمئات الجنود، ذاته هو الذي ردّ «على احتجاجات المواطنين العزل على الزيارة بفتح نيران أسلحة كثيفة أدت إلى سقوط العشرات من الشهداء والجرحى»، والواقع أنه بينما يفترض دائماً أنّ القيادة الفلسطينية فضّلت العمل مع حزب العمل، وربما يكون هذا الافتراض صحيح، فإنّ الانفجار في عملية السلام، حدث في زمن قيادة هذا الحزب، فضلاً عن القتل الذي يشير إليه قريع، فإنّ حكومة إيهود باراك كانت هي التي قامت في تشرين الأول ٢٠٠٠م، بقصف قيادات الشرطة ومحطات التلفزيون والإذاعة في رام الله وغزة، وذلك في أعقاب قيام فلسطينيين غاضبين باقتحام محطة شرطة فلسطينية في رام الله، حيث وُجد جنديان إسرائيليان دخلا المدينة بالخطأ، وقام فلسطينيون بقتل الجنديين ورميها من شبك المحطة.<sup>١</sup> ويوضح قريع أنّ باراك، الذي ترأس حزب العمل والحكومة بعد حكومة الليكود بقيادة بنيامين

1 Hugh Delliös, Israelis Retaliate In Force For Deaths Of Lost Soldiers, *Chicago Tribune*, 13 October 2000

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

نتياهو. «مارس كل فنون المراوغة والتحايل لإعادة فتح الملفات التفاوضية من جديد. وكان عملية السلام بدأت لتوها». لكن قريع لا يفوته الإشادة بأن «فريق المفاوضات الإسرائيلي في حينه. المكوّن من رجال سلام نادرين. مثل يوسي سريرد ويوسي بيلين وشلومو بن عامي. كان يعبر عن إرادة سلمية طبيعية أكثر من رئيسهم إيهود براك».

يساعد سرد قريع للوقائع على الاستنتاج أنّ براك لم يكن ينوي إعادة فتح الاتفاقيات فقط. بل إنّه كان يهدف في مفاوضات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠م مع ياسر عرفات لحملة إسرائيلية بمساعدة «بعض أركان الإدارة الأميركية». يعتبرها قريع «أخطر ما رافق تلك الفترة». وقوامها «تحميل الجانب الفلسطيني وزير فئشل تلك المفاوضات. وتصوير الانتفاضة الشعبية على أنها عمل مخطط له أعدته القيادة الفلسطينية». ومن أدلة هذا قول براك لاحقاً «إنّ نيته وخطته وأهم ما كان يسعى له في كامب ديفيد كان نزع القناع عن وجه ياسر عرفات.»

كان مجيء شارون إلى الحكم. وما مارسه من سياسات استيطان ومصادرة أراضٍ وبناء جدار الفصل العنصري. ومهاجمة مقرّ ياسر عرفات بالطائرات الحربية. وإعادة احتلال الضفة الغربية بالكامل سنة ٢٠٠٢م: لاحقاً لاعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١م في الولايات المتحدة. ما جعل «الدولة العظمى ومحافظيها الجدد أكثر تقبلاً للممارسات الإسرائيلية.» فحتى عندما أقرت قمة بيروت العربية سنة ٢٠٠٢م مبادرة سلام عربية على أساس الاستعداد لإنهاء الصراع «مع الدولة العبرية.» إذا ما تحقق شرط انسحابها إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧م. وقامت دولة فلسطينية. مع إيجاد حل عادل معتدل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين وفق القرار ١٩٤: كان الاستثناء في تلك المرحلة قراراً بلوره سنة ٢٠٠٢م كولين باول. وزير خارجية الولايات المتحدة. في توقيت المبادرة العربية ذاته تقريباً. وجرى التصويت عليه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وحمل القرار الرقم ١٣٩٧<sup>٢</sup>. ونصّ على إقامة دولتين (إسرائيل وفلسطين).

٢ صدر القرار رقم ١٩٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد التصويت (٣٥ صوت مع. و١٥ صوت ضد. بينما امتنع ٨ أعضاء عن التصويت) وقد جاء في الفقرة ١١ منه بأن الجمعية العامة «تقرر وجوب السماح بالعودة. في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم. ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات. بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة. بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.»

٣ صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في ١٢ آذار ٢٠٠٢م. وهو «يؤكد رؤية تنوحي منطقة تعيش فيها دولتان إسرائيل وفلسطين.

ولكن هذا القرار كان مشروطاً. إذ رافقته مساع لتغيير القيادة الفلسطينية. فقد قام الرئيس جورج بوش في حزيران من ذلك العام بتوضيح رؤيته قائلاً: «إنّ السلام يوجب وجود زعامة فلسطينية جديدة ومختلفة. وهكذا تستطيع الدولة الفلسطينية أن ترى النور».

يشير قريع بهذا الصدد إلى أنّ استحداث منصب رئيس الحكومة الفلسطينية الذي تولاه في البداية محمود عباس (أبو مازن). أوائل سنة ٢٠٠٣م. كان استجابة لـ«الضغوط الدولية.» في إشارة غير مباشرة إلى المسعى الأميركي لإيجاد زعامة جديدة بدلاً من عرفات. ثم يذكر قريع استقالة حكومة عباس وتكليفه هو برئاسة الحكومة. وقد استمرت هذه الحكومة من تشرين الأول ٢٠٠٣م حتى آذار ٢٠٠٦م. وفي عهدها «فقد الشعب الفلسطيني زعيمه وقائد مسيرته ورمز انبعاثه السياسي الرئيس ياسر عرفات. الذي حاصرته إسرائيل وظلت تحاصره حتى استنفاذه ورحيله في ١١/١١/٢٠٠٤.» ثم يروي كيف جرت الانتخابات الرئاسية التي جاءت بمحمود عباس رئيساً. ثم الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٦م التي فازت فيها «حماس».

وبينما يفتخر قريع بالنقل الديمقراطي للمسؤوليات إلى حكومة إسماعيل هنية. فإنّ القراءة بين سطور كلماته. تشير إلى أنّه عندما كان يُفترض أن تكون القيادة الجديدة. برئاسة أبو مازن. تمثّل بدءاً بتجسيد رؤية الدولتين التي باتت تتبناها الولايات المتحدة. وتشتترط لها تغيير القيادة الفلسطينية. فإنّ انتخاب حركة «حماس» جاء خطوة في الاتجاه المعاكس. يقول قريع: «وأفضى الخيار الديمقراطي إلى أزمة فاقت كل ما سبق أن واجهته مسيرة شعبنا من أزمنة. وهو ما جعلنا كمن أطلق النار على قدمه في اللحظة التي كان يتأهب للانطلاق في أول المسيرة.» مشيراً إلى أنّ نتائج الانتخابات أدت إلى فقدان الدعم السياسي والمالي عالمياً. فشلت حكومة «حماس» في تجاوز الحصار الذي فرض عليها. فتشكلت بعدها حكومة وحدة وطنية في شباط ٢٠٠٧م بوساطة سعودية. أعقبها بعد أربعة أشهر «خطة (حماس) الاستيلاء على السلطة الوطنية في غزة.» حسب ما يعتقده قريع.

يشير قريع إلى أنّه «في خضمّ هذا البحر الهائج من التطورات والتقلّبات. أخذ يتكون إجماع لدى سائر المعنيين بحاضر عملية السلام.... على أنّه توجد اليوم. وبعد أعوام من الجمود والاستعصاء. نافذة لتحقيق فرصة تلوح في أفق هذا النزاع الطويل.» ويقول «سلمنا

جنبنا إلى جنب ضمن حدود أمانة ومعترف بها.»

بوجهة هذا الإجماع النادر. أيًا تكن بواعثه ومكوناته.» ويوضح أنّ الذهاب إلى المؤتمر جاء «في الوقت الذي قبلت الإدارة الجمهورية على مفض. وبعد رفض متواصل. وجهة نظر دولية متزايدة الانتعاش تربط بين الأزمة الناجمة عن استمرار النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وبين سائر الأزمات في المنطقة. وتقول إنه لا سبيل إلى خروج الولايات المتحدة من مأزقها العراقي المستفحل من دون إجراء مراجعة شاملة لمجمل سياساتها الشرق أوسطية. وإيجاد حل للأزمة الفلسطينية المتسببة بالتهاب مزمن لدى سائر أزمات المنطقة. إن لم تكن هي الأم المرضعة لعوامل العنف والتطرف والإرهاب.» ويشير قريع بوجه خاص إلى تقرير بيكر - هاميلتون (مجموعة دراسة العراق) الذي أعده عشرات من الخبراء الأميركيين بناءً على طلب من الكونغرس وقدم بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠٠٦م. وتضمن توصيات للسياسة الأميركية في المنطقة. وأكد من ضمنها على ضرورة المراجعة الشاملة لمقاربة الإدارة الأميركية الراهنة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وعلى الرغم من أنّ إدارة بوش لم ترحب بهذه التوصيات. فإن «العثرات الأميركية المتراكمة على أكثر من ساحة من ساحات النزاع المتفجر في الشرق الأوسط.» وخصوصاً «فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان.» علاوةً على حدوث تطورات فلسطينية خطيرة «ولا سيما المواجهات الدموية في قطاع غزة.» أدت إلى ظهور «بؤاد متفرقة وإبماعات صامتة على قبول الإدارة الأميركية جوهر ما انتهت إليه توصيات بيكر- هاميلتون.»

## لماذا ذهب الفلسطينيون إلى أنابوليس؟

بقدم محمود عباس إلى الرئاسة. تكون القوى الدولية التي كانت تتذرع بالرئيس ياسر عرفات. وتريد قيادة جديدة. قد حصلت بصورة أو أخرى على ما تريد. وهذه فرصة سانحة وتحدي «لكل أولئك الذين تذرعوا بعدم وجود شريك فلسطيني. وتمكنوا للأسف الشديد من تعطيل العملية السلمية.» وعليه رأيت القيادة الفلسطينية أنّ المرحلة المنتظرة للخروج من الانسداد الذي كان

٤ إشارة إلى جيمس بيكر من الحزب الجمهوري. والذي احتل عدة مناصب سياسية في الماضي منها وزير خارجية الولايات المتحدة خلال السنوات 1989 - 1992م. ولي هاميلتون العضو البارز في الحزب الديمقراطي.

٥ James A. Baker, III, and Lee H. Hamilton, *The Iraq Study Group Report*

كل من الأميركيين والإسرائيليين يتذرعون بالقيادة الفلسطينية لتعطيله. قد حلت. لذلك يقول قريع «تمكنا في أنابوليس. وبصورة تامة. من دحض الزعم الذي راج طويلاً عن عدم وجود شريك فلسطيني. وأنهينا بذلك الادعاء القائل بأن الفلسطينيين غير جادين في تحمل مسؤولياتهم تجاه استحقاقات عملية السلام المرغوب فيها.» وحسب قريع فقد أصبحت المشاركة بالنسبة للقيادة الفلسطينية نوعاً من إثبات الشرعية في وجه صعود حركة «حماس» ويقول قريع أنّ السلطة الفلسطينية كانت «تحاول الإمساك بطوق نجاة قد يقدمه المؤتمر العتيق. بما في ذلك تجديد شرعيتها على المستويين العربي والدولي. وتعزيز مكانتها التي تزعزعت بشدة بعد الانقلاب الدموي الذي قامت به حركة «حماس» في أواسط حزيران ٢٠٠٧م.»

## هروب «المرجعية»

في واقع الأمر. وبالنظر إلى الموقف عشية أنابوليس يظهر أنه كان فيه الكثير من النقاط التي تبرر للقيادة الرسمية الفلسطينية التفاوض. إذ إنّ هناك مرجعية دولية ممثلة في الرباعية الدولية. وقرار فريد من نوعه وسابقة تاريخية هو قرار ١٣٩٧. وحاجة الأميركيين إلى إنجاز سياسي بعد نكساتهم في العراق. ولكن الطرف الإسرائيلي كان له رأي آخر. كان المطلب الفلسطيني أن ينتج عن «أنابوليس» وثيقة «تحدد المرجعيات وقضايا جدول الأعمال النهائية والسقف الزمني للتفاوض.» وعليه يصبح المطلوب في مرحلة ما قبل المؤتمر الاتفاق على نص هذه الوثيقة.

شملت العملية التفاوضية. قبل أنابوليس. سبع جولات بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني. وست لقاءات ثنائية بعيداً عن الإعلام. بين قريع ورئيسة الوفد الإسرائيلي وزيرة الخارجية. وعضو حزب كاديما قائد الائتلاف الحاكم حينها. تسببي ليفني. استمر الإسرائيليون في رفض أي تبادل وثائق. ووصل التفاوض إلى عدد صفحات الوثيقة التي يمكن أن تنتج عن المؤتمر (لا المتبادلة). فكان الإسرائيليون يريدون صفحة أو صفحة ونصف عامتين. بينما كان يرّد قريع بأن القيادة الفلسطينية تريد وثيقة واضحة محددة. «لا أقول ١٥ صفحة. وإنما من ٢ إلى ٥ صفحات.» بشأن «المواقف تجاه الأرض والقدس. تجاه المستوطنات. وباقي القضايا. الدولة الفلسطينية هي نتيجة المفاوضات لا بدايتها. إذا حددنا حدود الدولة الفلسطينية. وانفقنا على

وضع القدس. فسيكون ذلك هو المبدأ الذي سيقود المفاوضات إلى أن نصل إلى المعاهدة.» ومع تقدم المفاوضات التمهيدية صار الإسرائيليون يدعون إلى أن يخرج عن المؤتمر ما لا يزيد عن نصف صفحة. أو كما قالت رايس «بطاقة». ثم اقترح الإسرائيليون الاكتفاء بتفاهات شفوية.

وعندما ينس الفلسطينيون من التوصل إلى وثيقة مشتركة. طالب الفلسطينيون الأميركيين برسالة دعوة بعناصر محددة «من شأنها إقناع الجميع بأهمية المؤتمر.»

جاءت الدعوات إلى المؤتمر تتضمن وعداً من الرئيس الأمريكي «أن التقدم في اتجاه تحقيق السلام سيكون من أهم أولويات الإدارة الأميركية خلال السنة المقبلة.» وأن المفاوضات «ستقود إلى إقامة دولة فلسطينية.» وقد اتفق أولمرت وأبو مازن يوم ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧م. أي قبل نحو أسبوع من المؤتمر. على أن يركز البيان السياسي الصادر عن المؤتمر على العملية السياسية التي ستبدأ بعده. ووعد أولمرت ببعض التسهيلات والإفراج عن أسرى. وأعلن في اليوم التالي أن إسرائيل لن تقيم أحياء جديدة في المناطق الفلسطينية. وأنها ستتوقف عن مصادرة الأراضي. وستعمل على إخلاء النقاط الاستيطانية العشوائية. وصادقت على إطلاق ٤٤١ أسيراً.

يروى قريع أن وزيرة الخارجية الأميركية حينها. كوندليزا رايس. اتصلت به وهو في عمان قبل السفر إلى واشنطن. وأبلغته أنها علمت أنه خرج من اللقاء الأخير مع ليفني غاضباً جداً. (لم يخبرنا عن هذا الغضب). وأن لديها اقتراحات بشأن البيان المشترك. وأيد قريع اقتراحها بعقد اجتماع ثلاثي برئاسة الرئيس الفلسطيني ورئيس الحكومة الإسرائيلية والرئيس بوش لبحث الأمر. ويخبرنا قريع أيضاً أنه ترك اجتماعاً أميركياً إسرائيلياً فلسطينياً قبل ساعات من المؤتمر. في وزارة الخارجية الأميركية وخرج غاضباً لأن المفاوضات تصبح بهذا الشكل أميركية فلسطينية وليست إسرائيلية أميركية.

في الواقع إن ما حاولت الولايات المتحدة فعله هو استبدال الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي وتعهد الأخير بشأن المفاوضات. بالحديث عن جهود أميركية. وقد ناقشت رايس الموضوع ذاته مع أبو مازن في حفل عشاء فرفضه. ثم حاول الرئيس بوش نقاش الأمر قبل دقائق من الدخول إلى المؤتمر. في النهاية. بدل البيان المختصر الذي أراده الإسرائيليون. والطويل المفضل الذي أراده الفلسطينيون قبلاً. طلب الوفد الفلسطيني عدم

صدور بيان. ويبدو أن من أسباب هذا التغيير في الموقف الفلسطيني المطلب الإسرائيلي الإشارة إلى دولتين لشعبين. ما يتضمن إشارة إلى إسرائيل باعتبارها دولة يهودية. إذ أنه عند وصول واشنطن كان الأميركيون يحملون اقتراحاً إسرائيلياً هو «دولتين لشعبين.» وقد رفضه الفلسطينيون على أساس أنه سيكون «دفعة على الحساب مقدمة بلا ثمن. كما أنه ينطوي ضمناً على تنازل عن قضية اللاجئين. علاوة على ما يشكله من مخاطر على الوجود العربي الفلسطيني في إسرائيل.» فشلت جهود استبدال الوثيقة المشتركة ببيان للرباعية الدولية لتعذر اجتماعها في الوقت القصير الباقي. وكان الأميركيون يعدون لبيان لهم يتضمن الإشارة إلى دولتين لشعبين. وفي النهاية وباقتراح رايس ولتلافي الخلاف مع الفلسطينيين. حذفت الفقرة من البيان. واعتبر قريع الحذف إنجازاً. ولا يوضح قريع حقاً ماذا كان رد الأميركيين على التحفظات الفلسطينية بهذا الشأن. وما هي المبررات والذرائع الإسرائيلية.

إلى جانب موضوع رفض الوثيقة المرجعية. لم يكن الإسرائيليون يرفضون فقط الإطار الدولي للتفاوض. بل كانوا يريدون إبعاد أي طرف ثالث عن المفاوضات بما فيها الولايات المتحدة. واللافت أن الأميركيين كانوا يعلنون مواقف ثم يتراجعون عنها ويدافعون عن التراجع بعد أن يستمعوا للطرف الإسرائيلي.

ثم إن الإسرائيلييين رفضوا تحديد سقف زمني. إذ اقترح الجانب الفلسطيني مفاوضات بعد ٦ أشهر من المؤتمر بعد أن تكون لجان فنية تابعة للرباعية الدولية أنهت عملها. وبحيث تنتهي المفاوضات في غضون ثمانية أشهر بعد المؤتمر المقترح. وكان هاجس الوفد الفلسطيني هو رفض فكرة «إعلان دولة مؤقتة بحدود غير محددة وغير واضحة المعالم. أو أن تكون حدودها الجدار.» وفي المقابل هناك استعداد لقبول «اتفاق على معالم الدولة وحدودها النهائية.» ثم يمكن قبول تنفيذ الحل على مراحل. ولعل هذه الاستراتيجية كانت تهدف إلى تدويل المفاوضات. وإشراك أطراف أخرى في العملية. وحاولت كوندليزا رايس تلبية أو تجاوز المطلب الفلسطيني. بسقف زمني. بالقول إنه سينتهي العمل بالمفاوضات قبل نهاية عهد الرئيس الأميركي جورج بوش. ولكنها عارضت البحث في «قضايا صعبة جداً» قبل نهاية المؤتمر لأن الفشل يعني تسميم الأجواء. ورحت بوضع جدول زمني محدد للمفاوضات المقبلة. وبحيث لا تكون مفاوضات الوضع النهائي مفتوحة. وقالت بأنه يجب عدم السعي لوثيقة محددة أو طموحة. لصعوبة ذلك. ووعدت في المقابل بأن تكون أجواء

المفاوضات إيجابية. ولوّحت بأنه «ربما يقول الرئيس بوش شيئاً إضافياً».

بعد أن ينس الفلسطينيون على ما يبدو، من إمكان التوصل إلى وثيقة على أساس اتفاقات تناول القضايا واحدة بعد الأخرى. قرروا هم صوغ مسودة مقترحة لوثيقة، تتضمن قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار ١٩٤ الخاص باللاجئين. وحدود سنة ١٩٦٧م، ومدى زمني ١٠ شهور لإنهاء المفاوضات بكل تفصيلاتها وإبرام الاتفاقية المنشودة قبل انتهاء ولاية جورج بوش. ولما لم يستجب الجانب الإسرائيلي لهذه الوثيقة طالب قريع من أبو مازن إعفائه من ترؤس الوفد المفاوض. ومع تعبير الفلسطينيين عن خيبة أملهم قالت رايس إنها «ستغضب على كل من توجّه إليه الدعوة إلى حضور أنابوليس ولا يحضر». تضمنت نقاشات ما قبل المؤتمر التطرق لبعض القضايا التفاوضية مثل اللاجئين والقدس وغيرها. وسيجري في صفحات تالية استعراض أهم الأفكار في هذا الإطار. عند عرض العملية التفاوضية التي حدثت بعد المؤتمر. إذ لا يوجد فرق كبير في النقاشات قبل المؤتمر وبعده.

## المؤتمر

افتتح المؤتمر في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧م، في إطار «مشهد باذخ من المشاهد الهوليوودية» ويصف المؤلف دخول بوش وأولمرت وعباس وسط التصفيق المتواصل والتمتع العدسات. طالب العرب في لقاءات مصغرة في المؤتمر بإدراج المسارين السوري واللبناني. ووافق الأميركيون على هذا الطلب. وتحدثت الوفود. وكما يقول قريع كان أغلبيتها متعاطفا مع الفلسطينيين. أمّا ليفني التي تحدثت بعد وزير الخارجية السوري وليد المعلم. فتحدثت عن فكرة دولتين لشعبين. وعن الإرهاب والتطرف «كأنها تلقي كلمة في اجتماع حزبيها». أمّا قريع فيقول إنّه لم يرغب في الدخول في سجال معها. لذلك أعلن اكتفائه بكلمة الرئيس عباس في الافتتاح ووزّعها مطبوعة. ثم تحدثت رايس كلمة مؤثرة عن العنصرية وما عانته كامرأة سوداء في شبابها. أعلن بوش في كلمته أن لجنة توجيه إسرائيلية - فلسطينية تشرف على المفاوضات ستعقد أولى جلساتها يوم ١٢ كانون الأول. على أن يعقب ذلك مؤتمر للدول المانحة للمساعدات للفلسطينيين في السابع عشر من الشهر ذاته. وربط بوش بين الإرهاب والدولة

الفلسطينية بالقول «الرئيس عبّاس يدرك أن الدولة الفلسطينية لا تولد من الإرهاب. وأن الإرهاب هو العدو الذي يعترض طريق الدولة. وقد أعرب رئيس الوزراء وأولمرت عن إدراكه المعاناة والمهانة اللتين يحسّ بهما الشعب الفلسطيني. وأوضح أن أمن إسرائيل سيتعزز بقيام دولة فلسطينية مسؤولة وديمقراطية».

وفي ختام اليوم الوحيد للمؤتمر أدلى بوش ببيان مشترك عن أعمال المؤتمر قال فيه إنه اتفق على وضع حدّ لإراقة الدماء. وإشهار حلول حقبة جديدة من السلام. و«التصدي للإرهاب والتحرّض. سواء ارتكبا من قبل الفلسطينيين أو الإسرائيليين». وأنّه ستجري مفاوضات يبذل فيها «كل جهد ممكن للتوصل الى اتفاقية قبل نهاية سنة ٢٠٠٨م». فضلا عن تنفيذ الأطراف لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق.

لم يحقق المؤتمر أيا من مطالب الفلسطينيين. سواء بوقف الاستيطان أو وضع مرجعية واضحة للمفاوضات. ولكن قريع يقول «عدنا من أنابوليس ونحن أكثر ثقة ممّا كنّا عليه قبل الذهاب إلى ذلك المؤتمر. لجهة إحراز تقدّم. لا على صعيد بناء جسور الثقة المقوضة مع الجانب الإسرائيلي فقط..... بل كذلك لجهة استدراج الجانب الأميركي الذي لا بديل عنه لإنجاح أي مساع سلمية. إلى موقع المراقب والشاهد والوسيط المباشر في مجرى العملية. التي كان يحرص الإسرائيليون دائما على إبقائها ثنائية بعيدا عن أي تدخل من جانب طرف دولي في منزلة الولايات المتحدة». وفي تقييم لاحق للمؤتمر قال قريع «ليس في السياسة شيء اسمه المستحيل. ولا يوجد في آفاقها ما يسمى الفرصة الأخيرة» وأشار إلى أن المؤتمر بدا لكثيرين من الفلسطينيين «مختلف عمّا سبقه من مؤتمرات». وأضاف أنّه «كان هناك العديد من المؤشرات الأولية الإيجابية الباعثة على التفاؤل. وقد تلقت السلطة الفلسطينية دعماً مالياً مهماً في مؤتمر باريس اللاحق لمؤتمر «أنابوليس». وبتعهدات بلغت ٧.٤ مليار دولار.

على أنّ مفاوضات ما بعد المؤتمر لم تكن أحسن حالاً ممّا جرى قبله. وهذا ما عبّر عنه قريع بعنونة فصله السادس «ما بعد المؤتمر.. الماء هو الماء». يقول قريع إن المفاوضات جرت في أوضاع غير مواتية وخصوصا في الجانب الداخلي الإسرائيلي. حيث وضعت حركة «شاس» الشريكة في الائتلاف الحكومي شروطاً ضد أي مفاوضات بشأن القدس. وتورّط أولمرت بقضايا فساد مالي أضعفته وأجبرته على الاستقالة. وتقديم موعد الانتخابات. ولكنه يقول «على أية حال لم يكن مؤتمر أنابوليس مجرد مهرجان خطابي. أي مناسبة تذكارية

عاصمتان للدولتين» يمكن التفاوض بشأن البلديات والخدمات والوصول إلى الأماكن المقدسة. وكرّر القول «نعتبر القدس الشرقية جزءاً من أراضي سنة ١٩٦٧م.» ويقول سنتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن القدس. «عندما أركب السيارة وأتجول في أي جزء من القدس الشرقية أو الغربية وأشعر بأنها مدينتي. وعندما تركب في السيارة وتتجول في أي جزء من القدس الشرقية أو الغربية وتشعرين بأنها مدينتك. أي أن تكون المدينة بشقيها الشرقي والغربي مفتوحة أمام حركة المرور. وألا تؤثر ترتيبات المدينة المفتوحة في حياة السكان اليومية.» ويقول «كل شيء يبدأ من البلدة القديمة. وهي الأهم في هذا المجال. يجب أن نتحدث عن البلديات، والبنى التحتية، والمياه، والسياحة، والاقتصاد، والأمن أيضاً. بعد ذلك نتحدث عن مكانة القدس. مدينة مفتوحة أو مقسمة.» والواقع أنّ حديث قريع يثير بعض الارتباك. فهو يتحدث عن التجوال في السيارة في شقي المدينة ثم يتحدث هل تكون مفتوحة أو مقسمة.

من جهتها كانت ليفني تتحاشى الحديث عن القدس. وإذا تحدثت فإنها تطرح أسئلة أكثر مما تطرح اقتراحات. وحاولت تأجيل نقاش موضوعها. رغم موافقتها من حيث المبدأ أن تكون القدس ضمن القضايا المطروحة في الحل النهائي. فمثلاً أبلغت قريع في ١٤ شباط أنها «فهمت أنّ هناك تفاهماً بين أولمرت وأبو مازن بشأن تأجيل البحث في قضية القدس كي نتجنب انسحاب «شاس» من الائتلاف الحكومي.» وهو ما نفاه أبو علاء. ويقول إنّ وجود ليفني وحدها في أحد الاجتماعات من دون أي مرافق «جعلها تعترف أمامنا بأن قضية القدس مشمولة بهذه المفاوضات. وتقر بحدود ١٩٦٧ مع بعض التعديلات. وبأراض متبادلة لا تتجاوز نسبتها ٣٪.» ولكن ليفني كانت تبدي خشية من فكرة المدينة المفتوحة. وقالت «لحاجتنا الأمنية نريد حدوداً حقيقية.» ولم يمانع الفلسطينيون من تقسيم المدينة. ولكنهم أيضاً ولتسهيل قبول فكرة المدينة المفتوحة طرحوا آلية لضبط الدخول من الجهتين. بفحص أمني إسرائيلي أو فلسطيني. بحسب الجهة. وأن يكون ذلك بحدود ١٩٦٧ وليس الحدود الموسعة للمدينة. وطرح عريقات «نريد حالة فريدة: أو شليم عاصمة لإسرائيل. والقدس عاصمة للفلسطينيين.» بالمقابل طرحت ليفني. التي من الواضح أنّها لم تبلور تصوراً حقيقياً للمدينة ومستقبلها. أسئلة بشأن: «مستقبل الأماكن المقدسة. لا في القدس فحسب بل أيضاً في الضفة الغربية؟» وكان الرد الفلسطيني الترحيب بالزيارة للأماكن المقدسة مثل الحرم الإبراهيمي. وقبة راحيل

لالتقاط الصور وتبادل المجاملات الدبلوماسية. فقد جاء البيان الصادر عن هذا المؤتمر وثيقة ملزمة للطرفين للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة سلام تشمل سائر قضايا النزاع التاريخي. ومع أن البيان لم يذكر ماهية هذه القضايا. إلا أنّ الجانبين كانا يدركان في قرارة نفسيهما أن تلك القضايا تشمل القدس واللجئين والحدود والأمن وغيرها من القضايا التي التزم الطرفان - بموجب بيان أنابوليس - بإجراء مفاوضات بشأنها جادة ودائمة ومستمرة خلال سنة ٢٠٠٨م.»

كانت إحدى أولى محطات التراجع الجوهرية التي حدثت بعد المؤتمر أنّ كل عملية أنابوليس. ووثيقة التفاهم المشترك التي صدرت عنه «أسقطتهما إسرائيل بعد أيام قليلة. فالإدارة الأميركية تعهدت بطرح مبادئ الوثيقة في إطار قرار مجلس الأمن بدعم مسيرة أنابوليس. لكن هذه الإدارة عادت فتراجعت عن مشروعها ولم تلتزم بتعهداتها بفعل الضغط الإسرائيلي الرافض للسير بهذا المشروع إلى النهاية. لأن إسرائيل ببساطة لا تريد شيئاً من مجلس الأمن. ولا تريد أيضاً في الأساس قرارات دولية جديدة. ولا دوراً للأمم المتحدة.» بدأت المفاوضات بعد المؤتمر. على قاعدة «إذا لم يتم الاتفاق على كل شيء. فإنه لا اتفاق على شيء.» وعملياً فإنّ الإطار الدولي انتهى بعد المؤتمر. ولم تحدث رعاية دولية للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية. ولم تحدث مفاوضات إقليمية. وكانت أغلب المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لقاءات فضفاضة من دون أجندة عمل واضحة. ومن دون نقاش منظم أو موثوق. ولم تجتمع الطواقم التفاوضية المتخصصة سوى للتعريف واستكشاف المواقف من دون الوصول إلى شيء محدد. وكان هناك لقاءات موازية بين عباس وأولمرت. وبينما يتحدث قريع ويذكر أسماء لجنة وطنية موسّعة قررها الرئيس الفلسطيني كمرجعية للمفاوضات. فإنّه لا توجد في الكتاب إشارة إلى أي دور لهذه المرجعية.

## القدس

يشير قريع إلى أنّ الفلسطينيين كانوا يطالبون في المؤتمر بـ «إعادة فتح المؤسسات المقدسية المغلقة.» بجانب إزالة الاستيطان. وطالب قريع في لقاءاته مع الأميركيين. ثم مع تسيبي ليفني بعد المؤتمر. بالتعامل مع القدس باعتباره موضوعاً من شقين: الأول. جوهرى يتعلق بالأرض. والثاني شكلي (modality). فإذا اتفق على بقاء المدينة «مفتوحة فيها

وقبر يوسف وغيرها من الأماكن المقدسة.

يشير قريع إلى محاولة إيهود أولمرت في شهر آب طرَح «التوصل إلى صفقة ربع الساعة الأخير» تستثني قضايا جوهرية، مثل القدس واللاجئين، وهو ما رفضه الفلسطينيون. والملاحظ من خلال قراءة تفاصيل المفاوضات حول موضوع القدس أنّ ليفني حاولت أكثر من مرة حصرها بالأماكن المقدسة، والتوصل إلى تفاهات بشأنها. ولعل هذا جزء من استراتيجية تفاوضية تحاول تفادي نقاش المبادئ العامة والحلول النهائية والتوصل إلى ترتيبات جزئية في موضوعات هنا وهناك، وهو ما رفضه الجانب الفلسطيني. وعملياً فإنّ الرفض الإسرائيلي لإجراء نقاش جدّي بشأن الحدود، ورفض أن تكون نقطة الانطلاق هي الإقرار بأن تكون حدود سنة ١٩٦٧م أساساً للتسوية الجغرافية، جعل نقاش موضوع القدس بدون مضمون حقيقي.

## الحدود والمستوطنات

يمكن تلخيص جزء كبير من اللقاءات التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بأنّها مناورات يهرب فيها الجانب الإسرائيلي من البحث في حجم الأرض التي سيعيدها إلى الفلسطينيين، فبدلاً من الاعتراف بحدود سنة ١٩٦٧م باعتبارها أرض الدولة الفلسطينية والاتفاق على نسبة تبادل طفيفة، كان الإلحاح الإسرائيلي على أن يجري العمل على الخرائط مباشرة، بمعنى الاتفاق أي الأجزاء التي ستبقى للإسرائيليين، وخصوصاً المستوطنات.

كان الموقف الفلسطيني يصرّ على أنّ مساحة الضفة الغربية ٦٢٣٨ كم<sup>٢</sup>، وطرَح باستمرار أنّ نسبة التبادل في الأراضي التي يوافق عليها هي ١,٩ بالمئة تتضمن تبادل أراضٍ مساوية بالحجم والنوع. وقد حددت النسبة بناءً على صور جوية وضّحت أنّ نسبة الأرض المبنية بالمستوطنات هي ١,٢ بالمئة. في المقابل كانت ليفني تدعو إلى إحضار متخصصين يتحدثون في موضوع الحدود، وأقرت مرة أنّ حدود ١٩٦٧ هي الأساس واقتُرحت ٣ بالمئة تبادل. عندما كانت وحدها من دون مرافق، ثم عادت وقالت في لقاءات لاحقة «نحن نتحدث عن إقامة دولة فلسطينية لا في تل أبيب، ولا في قطاع غزة فقط. بل نتحدث عن دولة في القطاع وفي معظم أجزاء الضفة الغربية. لذلك لا تطالبوا أن تكون المرجعية حدود ١٩٦٧ لأنني لا أستطيع، وأنا أعرف موقفكم من هذه الحدود.» وقالت «لا أستطيع قبول حدود ١٩٦٧، لأنني

أريد اتفاقاً قابلاً للتنفيذ.» واستمرت ليفني في محاولة بحث مصير المستوطنات وبحث القضايا المتعددة من دون البتّ بشأن الأرض. وعندما اعترض الفلسطينيون أنّ اللجان التفاوضية التي يفترض أن تتولى القضايا التفصيلية لا يمكن أن تعمل من دون البتّ في أمر الأرض، ردّت «ما العلاقة بين تبادل الأراضي والاقتصاد. هناك بعض القضايا مرتبطة بالأرض، لكن ٩٠٪ من القضايا ليست مرتبطة بها.» وقد أخبر قريع وزيرة الخارجية الأميركية رايس، بحضور ليفني: «الخبراء الفلسطينيون لديهم قناعة بأنّ الخبراء الإسرائيليين يسعون لدولة ذات حدود مؤقتة.» واستمرت ليفني في طلب الاتفاق على «خريطة» بدل الاتفاق على حدود ١٩٦٧، وقالت إنّ أحد المحاذير هو «إذا تحدثنا عن ١٩٦٧ سيأكلنا نغنايهو أحياناً.» وكان حينها رئيساً للمعارضة.

حاولت رايس الوصول إلى طريقة تلبي رغبة إسرائيل في ضمّها بعض المناطق من جهة، وتوَمّن سيطرة الفلسطينيين «على الموارد الطبيعية والتواصل الجغرافي مع القدس من جهة أخرى.» ورفض الفلسطينيون بانتظام ضم مستوطنات معاليه أدوميم، وأريئيل، وإفراّت، وغفعات زئيف، وجبل أبو غنيم، وقالوا «اقترحنا أن يشمل الضم أكبر عدد من المستوطنين، ووجدنا أن الأغلبية العظمى تعيش في مستوطنات القدس وغوش عتسيون واللطرون.» وقالوا «لا نريد أن نعيش في جيوب.» وإذ لا يوضح الكتاب لماذا قبل الفلسطينيون التفاوض مع استمرار وتسارع الاستيطان الذي يوثّقه الكتاب، فإنّ صائب عريقات، وفي إشارة تعكس كيف أصبح المفاوضات الفلسطينيون على دراية بتاريخ المفاوضات لاستمرارهم فيها، قال للوفد الإسرائيلي «هناك كثير من أسرار المفاوضات لم نفضحها، إذ وافق الإسرائيليون يوماً على إخلاء ١٣٠ مستوطنة في الضفة الغربية بما فيها مستوطنة كريات أربع.» وطرَح الفلسطينيون أنّ قِسماً من المستوطنين والمستوطنات يمكن أن يصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية ومواطنيها.

أعلنت الصحافة في نهاية المفاوضات، كما يقول قريع، أنّ أولمرت عرض ٩٣,٥ بالمئة من الضفة الغربية ونسبة تبادل ١,٥ بالمئة<sup>١</sup>، ولكنّه يوضّح أنّه في الحقيقة لم يستلم الفلسطينيون «خطة مكتوبة، بل رفضنا إبداء الرأي في الخريطة التي رسمها أولمرت بقلمه، وأصر الجانب الفلسطيني على ضرورة التوصل إلى اتفاق

1 Reuters and Aluf Benn, PA Rejects Olmert's offer to Withdraw from 93% of West Bank, Haaretz, 12 August 2008.

رزمة شاملة لكل القضايا.»

القانون الدولي. وحق العودة. فمثلاً مما يحتمل التأويل قول قريع ليفني في بداية اللقاءات التي عقدت بعد المؤتمر: «ربما نطلب من [إطار التفاوض الإقليمي] المتعدد العمل على قضية تعويض الدول المضيفة. وقضية توطين اللاجئين.» وقال «قضايا التعويض. أو التوطين والعودة. سيتم الحديث عنها بسرية مع الدول المضيفة.» ثم يقول فيما يبدو تسليماً بمبدأ عدم عودة لاجئين «علينا فتح مسارات سرية مع الدول المضيفة. على سبيل المثال. يوجد في الأردن ٢,٥ مليون لاجئ. كم عدد الذين سيعودون؟ وكيف يتم توطين الذين سيبقون هناك؟»

## اللاجئين

قاد تشدد ليفني على ما يبدو إلى تغيير نبرة الفلسطينيين. وتحولهم إلى الحديث عن الحقوق بدل النسوية. ففي مواجهة لقول ليفني «لن نسمح بعودة لاجئ واحد.» ردّ أبو علاء «هذا موقفك. ولنا موقفنا من ذلك. وسنأتي إلى ذلك لاحقاً.» وقال: «موقفنا من عودة اللاجئين على أساس القرار ١٩٤ وحق العودة. حل عادل ومتفق عليه. ما العمل الذي يمكن القيام به. دعينا نفكر كيف يساعدنا المجتمع الدولي؟» وفي موقف أكثر اقتراباً من خطاب الحقوق. قال إنه يجب تحديد من كان المسؤول عن تهجيرهم. وطرح قريع والمفاوضون الفلسطينيين أكثر من مرة ضرورة اعتراف الإسرائيليين بمسؤوليتهم التاريخية عن «كارثة» اللجوء. وجرى نقاش تاريخي بين الطرفين. وقال إنّ القرار ١٩٤ لا يمثل جميع مطالبات الفلسطينيين. فهو «تأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وتعويض من يقرر عدم العودة. بالإضافة إلى أنّ هناك حقاً في ضمان أشكال أخرى من التعويض تتضمن الإقرار والاعتراف والتعويض عن المعاناة المعنوية والمادية.» وفي رسالة مرسلة إلى وزيرة الخارجية الأميركية قال قريع «نتفهم أنه من غير المحتمل تنفيذ حق العودة بالكامل. فإن خيار العودة يجب أن يكون خياراً حقيقياً من أجل أن يكون هناك حل.» وأثار موضوع الحق الفردي للاجئين بالقول «نحن منظمة التحرير الفلسطينية. لا نملك السلطة لتحديد الحق الفردي للاجئين. ولكن لدينا تفويضاً لمتابعة الاعتراف بهذا الحق وتنفيذه. وبالتالي لا يمكننا إلا أن نسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الخيارات المتاحة للاجئين.»

في المقابل ركزت ليفني كثيراً على مسألة التعويضات وكررت اقتراحها للبدء في الحديث عن التعويضات والقفز عن موضوع الاعتراف بالمسؤولية التاريخية. مع تأكيدها رفض العودة. وإشارتها إلى حل موضوع قضية اللاجئين في الدولة الفلسطينية. «أنا لا أقترح أن تغلق إسرائيل أبوابها. لكنني أقول إن فلسطين هي الجواب

يوضّح قريع موقف ليفني المتعلق بالمستوطنات. فهي لم تُخف في عدة مراحل عدم قناعتها بالفكرة الاستيطانية ذاتها. بل قالت أنّ «الجزء الأعظم يقيم في المستوطنات لأسباب اقتصادية.» ولكنها. حسب قريع. كانت تعود وتتحدث عن الصعوبة النفسية لطلب ترك المستوطنات. وخصوصاً من مستوطنين سكنوها منذ عشرات السنين.

عندما أيدت رابيس الطرح الإسرائيلي للحدود قالت «ليفني لديها نقطة صحيحة.... لا تريدون إعلان موقفكم بشأن اللاجئين الآن. والإسرائيليون لا يريدون إعلان موقفهم تجاه الأرض.» وفي هذا إشارة ضمنية إلى أنّ الفلسطينيين ربما يتركون التنازلات الحقيقية إزاء اللاجئين للنهائية. وأن تكون بنصوص عائمة. تماماً كما حاولت ليفني تقديم حل للأرض وفق خريطة. حيث «سيقول أبو مازن وأبو علاء أنهما حصلوا على حدود ١٩٦٧. وأستطيع قول الشيء ذاته عن المستوطنات.»

كان الموقف الفلسطيني في الاجتماع الأول (٨ تشرين الأول ٢٠٠٧م). كما عبّر عنه صائب عريقات «لن نطلب عودة ٦,٥ ملايين (اللاجئ). لكن لا نقولوا لا أحد.» وفي لقائه مع الأميركيين قال قريع «إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن الأرض. سيكون لدينا القدرة والشجاعة للخوض في قضية اللاجئين. أبو مازن لديه طرح في هذا الأمر: يريد أن تشارك الدول المضيفة للاجئين كلها في مناقشة القضية. ودراسة الإمكانيات المتاحة لديها بالنسبة إلى اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة. قضية اللاجئين لها بُعد وطني عام. وبعُد شخصي يتعلق بالحقوق الفردية.» ومن المقترحات الفلسطينية توزيع استبانة بإشراف هيئات دولية لتبيان رأي اللاجئين بمسألة وضع خيارات. مع التأكيد أنّ «أي اتفاق نتوصل إليه لا يحل قضية اللاجئين سيكون بلا معنى ولن ينهي الصراع.» مع التأكيد بعدم المطالبة بعودة كل اللاجئين. ورفض أن لا يكون هناك عودة إطلاقاً. وقال قريع للأميركيين إنّ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات طلب من الرئيس الأميركي السابق بل كلينتون. عودة جميع اللاجئين في لبنان ثم البحث في الباقي.

وواقع الأمر أنّ طروحات الجانب الفلسطيني بشأن اللاجئين في المفاوضات التالية للمؤتمر كانت تحتمل التأويل في بعض الأحيان. وواضحة في اشتراطها تطبيق



لقضية اللاجئين.» وقالت: «هناك أشخاص كثيرون في العالم مستعدون للمساهمة في قضية التعويض. وأنا لا أتحدث عن السعوديين بل عن بيل غيتس<sup>٧</sup> وأمثاله.» ورغم أن ليفني في مرحلة متقدمة من المفاوضات بدأت تستخدم خطاباً أقل تشدداً في موضوع اللاجئين. وقالت أنها تتفهم إطلاق الفلسطينيين لفظ النكبة على ما حدث لهم، إلا إن الموقف الإسرائيلي لم يتغير. وقالت ليفني مثلاً: «لا أعتقد أن المال هو جواب كل شيء. مثل اليهود الذين حلموا بإسرائيل من الجد والأب والابن والحفيد لآلاف السنين. لا أعتقد أن شيئاً مالياً من المجتمع الدولي سيجعل اللاجئين يغيرون أحلامهم. إذا كان دفع الأموال فقط سيحل المشكلة. فستجد طابوراً طويلاً من المتبرعين.» ولكنها أصرّت «إذا كنت تريد الحديث عن المسؤولية لمطالبات أخرى. فدعنا نتحدث عن هذه المطالبات.» في إشارة إلى طلب الحديث عن التعويض بدل المسؤولية التاريخية.

## يهودية الدولة

في أثناء المفاوضات التمهيدية جاء طرح الاعتراف المتبادل، وطرح يهودية الدولة، وطرح دولتين لشعبيين. وحاول الأميركيون تمرير هذا الطلب في أثناء المؤتمر. لكن الملاحظ أن ليفني رغم حديثها العاطفي المتكرر عن معاناة اليهود وعن ارتباطهم التاريخي بفلسطين. وعن المحرقة النازية. وحتى عن معاناة المستوطنين العاطفية إذا ما فرض عليهم ترك الأرض. إلا إنها لم تطرح فعلياً موضوع يهودية الدولة في أثناء اللقاءات. ما يشير ربما إلى موقف شخصي غير مؤمن بهذا المطلب. وهو موقف عبّرت عنه صراحة سنة ٢٠١٤م عندما طرح قانون «الدولة اليهودية» في الكنيست الإسرائيلي<sup>٨</sup>.

## الأمن

كان للأمن شق كبير من المفاوضات واللقاءات. وتناول جزء من المفاوضات أحياناً جرت في وقت اللقاءات ذاته. ولكن في المدى الاستراتيجي كان هناك عدة خلافات

أولها. طلب الإسرائيليين المتكرر بالإقرار بأن الدولة الفلسطينية المقبلية ستكون منزوعة السلاح. فيما اقترح الفلسطينيون عدة مرات اقتراح تعبير «محدودة التسليح.» كذلك كان هناك خلاف كبير بشأن موضوع طلب الفلسطينيين قوات دولية في الضفة الغربية. ورفض الإسرائيليين ذلك. ركّز الفلسطينيون على أن السلام يأتي بالأمن وليس العكس. وقد شهدت بعض الجلسات حضور الجنرال الاحتياطي المتقاعد. عاموس غلعاد. عن الجانب الإسرائيلي. ومدير الشرطة الفلسطينية. العميد حازم عطالله. عن الجانب الفلسطيني. لمناقشة الأمن. وكان غلعاد يواظب على تكرار إعجاباه بالنموذج الأردني في الأمن. وخصوصاً وحدة أجهزة الأمن وكفاءتها. وكان يجري التشكيك صراحة بكفاءة الفلسطينيين. وقد قال غلعاد صراحة: «قلت التعاون مع شركاء يمكن الوثوق بهم وفاعلين وذوي صدقية. لكننا الآن لا نعتبركم شركاء.» وقالت ليفني «ما دمتم لستم جديدين بما فيه الكفاية لحفظ الأمن الآن في الضفة الغربية، فإنها يمكن أن تكون تهديداً لنا.» وقد جرى ضرب مثال ما حدث في قطاع غزة من «انقلاب عسكري كان مقدراً له النجاح بسبب ضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية.» وكذلك عما سمّاه غلعاد «الإرهاب وتهريب السلاح وتصنيع المتفجرات وغيرها.» وأشار غلعاد إلى أن ما كان موجوداً هو «ضباط فاسدون. يقيم معظمهم بالقاهرة. وقد حذرهم أنا شخصياً من أن ذلك سيحدث.» وشكك عطالله بهذه الرواية وقال «لم يكن هؤلاء الآلاف قد تلقوا رواتباً مدة ١٥ شهراً.» أما عريقات فحملت الإسرائيليين مسؤولية الفساد «لقد كنا أنا وعماموس معاً عدة أعوام. وكنا نجلس برفقة آخرين من قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وكنت ألتح عليهم بالألّا يستثمروا في إعداد رجال أقوياء وإفسادهم وجعلهم تجاراً على المعابر. ولديّ من الوثائق ما يدين العديد من جنراتكم الذين شاركوا في ذلك. وإذا ما درست سلوك «حماس» تجددين أنها كانت ترسل انتحارياً وأنتم تردون بتدمير قدراتنا الأمنية.» وأضاف عريقات «لن أسمح لك اليوم أن تملي عليّ ما يجب فعله لكون ضابط ما فاسداً. لدينا جيل جديد ولن أفصح عن أفسد ضباطنا.» وتحدث الفلسطينيون عن عملية إعادة بناء الأجهزة الأمنية التي كانوا يقومون بها.

أكد الجانب الفلسطيني أن الأمن لا يكون على حساب القدس أو الحدود أو غيرها. وطالبوا بقوات دولية بديلاً لفكرة محطات إنذار طلبها الإسرائيليون. الذين شككوا في نجاعة قوات أوروبية تأتي لحفظ الأمن. وألحوا لدور أردني. ما جعل قريع يقول إن أمن الأردن يتأثر

٧ مالك شركة مايكروسوفت لبرمجيات الحاسوب الأميركي.

٨ Adiv Sterman, Lapid, Livni Resolved to Fight 'Jewish State' Bill, 23 November 2014

بمدى الأمن في الضفة الغربية. «ونحن نعتز بعلاقاتنا بالأردن. وهي علاقة تقوم على الثقة الكاملة والتنسيق الكامل. نحترم قدرات الأردنيين وتنظيمهم ويسرنا تقديركم العالي لقدراتهم وكون الأردن المكان الأكثر استقراراً». وحول الموقف الأمريكي من مسألة الأمن فقد أيدت كوندليزا رايس المطالب الإسرائيلية، وقالت «لقد هزمت إسرائيل بعض الجيوش ونحن هزمننا الباقي. إذاً ليس هناك تهديد من الجيوش بل من الإرهاب». وركزت على أهمية عمل الاستخبارات. لا الجيوش النظامية. وقالت «القضية هي أنه حتى لو كان لدى إسرائيل ثقة كاملة بكم. فإنكم لن تكونوا قادرين تماماً».

## غزة و«حماس»

من اللافت أنّ الوفد الفلسطيني كان يعيش هاجس حركة «حماس» في قطاع غزة. ويخشى المنافسة معها. وفي الوقت ذاته لا يحتمل إسرائيل فقط مسؤولية ما جرى في القطاع من سيطرة «حماس». بل وصل الأمر بالوفد إلى توجيه اتهامات صريحة بوجود تنسيق بين إسرائيل و«حماس». واللافت أنّ ليفني لم تحاول طمأنة الجانب الفلسطيني. حتى بشأن العلاقة الأمنية الإسرائيلية مع «حماس» بل تركت الأمر عائماً.

كان الوفد الفلسطيني يرد على تحدي الإسرائيليين بشأن عدم القدرة على مواجهة «حماس» بأنه «سنهزم حماس بتوصلنا إلى اتفاق». ويعبر قريع في شرحه سياق الأحداث التي جرت فيها المفاوضات. بأنّ حماس «تهاجم كل التعبيرات التمثيلية الوطنية التي راحت الحركة تحاول الحطّ من شأنها». ولكن بالنسبة إلى الإسرائيليين واجه قريع ليفني بقوله «لديّ شكوك بشأن موقفكم في قطاع غزة». وأضاف «أنتم تدعمون «حماس» لفصل قطاع غزة. لأن هدف كليهما هو الفصل». وإذا أنكر الإسرائيليون هذا. فقد استغربوا عدم قيام المصريين بدور أكبر على الحدود. وقال غلغاد «المصريون يطعمون الوحش». وبينما رأى الوفد الفلسطيني أنّ «حماس» تعمل بتعليمات من إيران وسورية وحزب الله. فإنّ خوف وتساؤلات قريع حول علاقة إسرائيلية مع «حماس» استمرت. فسأل ليفني في إحدى الحالات عن عاموس غلغاد واستفسر عن «من قابل في مصر من حركة «حماس». هل قابل سعيد صيام؟ سمعتُ أنّه كان في غزة؟» وترد ليفني بردٍ أقرب لإثبات العلاقة لا نفيها «لماذا يذهب إلى غزة إذا كان أحمد

يوسف وغازي حمد قد حضرا إلى وزارة الدفاع في تل أبيب كما بلّغتنى. لم أتحزّ الموضوع بعد». وقد ردّ صائب خلال هذا الحوار بالقول أنّ «من بلّغنا يتمتع بالصدقية. لقد رأهما بأمّ العين». فردت ليفني «إذاً لديكم محطات إنذار في تل أبيب»<sup>٩</sup>

عبّر الفلسطينيون عدة مرات عن اعتقادهم أنّ الحصار والعمليات الإسرائيلية في غزة تخدم «حماس» لا العكس. فقال قريع لليفني «إلى متى ستستمرّون في عمليات القتل والتدمير التي لن تؤدّي إلّا إلى مزيدٍ من العنف؟» وبينما كان قريع وعريقات يصرون على ضرورة عدم ترك الحدود لحركة «حماس». وعلى الدعوة إلى تفعيل اتفاق ٢٠٠٥ للحدود. وكان هناك لوم للإسرائيليين على أنّ الانسحاب أحادي الجانب من غزة أربك الوضع وسمح لحماس كما قال عطا الله. بادّعاء أنّ «المقاومة حقّقت في عام واحدٍ ما لم تحقّقه ١٠ أعوام من المفاوضات». فإنّ الموقف الفلسطيني كان ضد الحصار بوضوح. كقول عريقات لإيهود أولمرت أنّ حماس «ستريح إذا قطعتم الكهرباء والمياه والدواء».

## موقع المؤلف واستنتاج العبثية

إنّ واحداً من السمات الأساسية لإدارة العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية. من الجانب الفلسطيني. أنّها ظلت لأكثر من عشرين عاماً مرتبطة بأسماء عددٍ محدودٍ جداً من الأشخاص. أبرزهم في المرحلة الأولى (١٩٩٣-٢٠٠٨م) أحمد قريع. ومعه صائب عريقات الذي شارك في عملية التفاوض منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١م. وأصبح منذ سنة ٢٠٠٨م. في الموقع الأول في إدارة المفاوضات ضمن فريق الرئيس الفلسطيني محمود عباس. باعتباره أيضاً رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. وعدا عريقات وقريع هناك عدد محدود من الأسماء التي تولّت مواقع في المفاوضات. ولكنها ليست بالاستمرارية التي تمتع بها كل من قريع وعريقات. وهكذا يكون قريع هو الاسم الأكثر ارتباطاً بالمفاوضات مدة خمسة عشر عاماً.

ربما يكون تقييم قريع لنتائج المفاوضات أحد أسباب تقلص دوره السياسي. فهو في خاتمة كتابه.

٩ تولّى عاموس غلغاد منذ سنة ٢٠٠٣ ملف مفاوضات التهذبة مع حركة حماس. بما في ذلك مفاوضات إطلاق الجندي الأسير في غزة. غلغاد شاليط. انظر: موسوعة الجزيرة. عاموس جلغاد: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/17>

وبعد فشل المفاوضات وتواصل السياسات الإسرائيلية على الأرض في الأشهر الأخيرة لعملية أنابوليس. يقول: «انتابني شعور جارف بحالة انفصام تجاه العملية التفاوضية. وبحالة من التشتت وعدم الثقة. إضافة إلى الموقف الإسرائيلي الذي لم يتجاوز مرحلة محاولة الاستطلاع واستكشاف دقائق الموقف الفلسطيني. الأمر الذي يؤهني للقول بعبثية ما نقوم به وما نجره من مفاوضات كانت تراوح مكانها وهو ما دفعني آنذاك إلى التصريح أمام وسائل الإعلام بأنني أشعر بالخجل عندما أذهب إلى جلسة جديدة من تلك المفاوضات. إذ لم أعد أجد لديّ قدرة على تسويغ ما نواصل القيام به في ظل استمرار نهب الأرض. وتهويد القدس وأسرلتها. فضلا عن ارتفاع وتيرة العدوان العسكري على قطاع غزة.» ويوضح قريع «أدى هذا الموقف العلني من جانبي. أنا الذي خضت كل المسارات التفاوضية السابقة بلا تردد. إلى حدوث حالة من التنافر بيني وبين الرئيس أبو مازن الذي بدت عليه الدهشة عندما وقع كلامي هذا على مسمعه. ونقله إليه من كانوا يضيّقون ذرعاً بعلاقة الثقة الوطيدة بيني وبينه منذ ما قبل اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣م.»

هذا الكتاب هو الرابع ضمن «الرواية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى أنابوليس.» ولعلّ المؤلف يشير هنا إلى مشاركته أو روايته هو. فالمفاوضات ستستمر بعده. كما هو معروف. وفضلاً عن الحادثة المشار إليها التي ربما قد تكون من أسباب تقلص دوره السياسي. فإنّه يعتقد أنّ العملية السياسية عاشت حالة «الانسداد» منذ عاد حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم سنة ١٩٩٦م. لكن رغم ما مضى فإنّه يؤكد شعوره بالفخر لدوره التفاوضي. ويشير إلى ذلك بقوله «مشاركتي كمفاوض. أو كرئيس لوفد المفاوضات الفلسطينية. مع الإسرائيليين. منذ أوسلو سنة ١٩٩٣م حتى نهاية هذه العملية في أواخر سنة ٢٠٠٨م. كانت هي آخر مساهمة شخصية لي في هذا المسار التفاوضي..... كانت مهمة نضالية حقيقية.» ويقول «لست نادماً أبداً على خوض غمار هذه التجربة الفلسطينية التي لا سابق لها في تاريخ الصراع بيننا وبين إسرائيل.» ويعد قريع المفاوضات «الرافعة الكبرى لكل ما أقمناه على طريق إعادة إعمار الوطن. وإنشاء المؤسسات الدستورية. وإقامة الأجهزة والإدارات الحكومية والأمنية والقضائية. ونيل الاعترافات الرسمية. ودخول الأمم المتحدة. وغير ذلك من الإنجازات والمكتسبات الوطنية المتحققة على أرضية اتفاق أوسلو ذاته.» وفي تقييم مفاوضات أنابوليس ذاتها يقول

قريع: «أي صبر جميل كنا نتمتع به في ذلك الوقت. ونحن نحاور أناساً كانوا عديمي الإرادة في التوصل إلى أيّ اتفاق؟» وينقل قريع عن محطات كانت فيها المفاوضات صريحة. كقول صائب عريقات لليفني إنّ الفلسطينيين يريدون قوات دولية «لكي لا نكون تحت رحمتكم.» وقوله «لا نريد أن نرى إسرائيل وقد أعادت احتلالنا.» إلا أنّ هذا لا يمنع عريقات في بعض الجولات من أن يخاطب ليفني بقوله «أنت شجاعة حقاً.» وقوله «أنت لست مدبرة بل قائدة: هذا تحدّ للجنرالات.» مع أن تقييم قريع للجلسة ذاتها التي تحدث فيه عريقات (٢٤ آذار ٢٠٠٨م) هو أنّها تبين «مدى التشدد الذي كان يبديه الوفد الإسرائيلي. ولا سيما تسببي ليفني.» ويصفها بأنّها «الجلسة التفاوضية العقيمة. ككل سابقتها بالتمام والكمال.» يتحدث قريع أكثر من مرة بفخر عن دوره في المفاوضات. محددًا الأهداف الوطنية بالوصول لبناء «أعرز الأمنيات وأتمن الغايات. ونعني به الدولة الفلسطينية المستقلة.» وهو لا يتناول تقريباً أية إشارة إلى معنى المفاوضات فلسطينياً من حيث أنها تنازل عن ٧٨ بالمئة من فلسطين. هذا رغم أنّه يقول لليفني: «إنّ الأرض كاملة هي جسمي وحياتي. والاقطاع منها مثل اقطاع بعض أعضاء جسمي.» وهو هنا يتحدث عن أراضي سنة ١٩٦٧م. من دون وضوح لماذا ينطبق هذا على هذا الجزء فقط. بل يتحدث عن العوامل «التي أودت بحياة الآلاف من أبناء الشعبين المتجاورين اللذين يمتلكان في الواقع قاعدة سلام ممكنة. وأساساً صالحة لإنهاء هذه الصفحة المؤلمة من حياة كل منهما.»

والخلاصة التي يخرج منها القارئ: أنّه لم يكن هناك مفاوضات حقيقية خلال مرحلة «أنابوليس» في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م. ولكن هذا لا يلغي أنّ في الكتاب الكثير من التفاصيل والمعلومات ذات الدلالة على طرق التفكير الفلسطينية والإسرائيلية والأميركية في ذلك الوقت. وربما حتى الآن.